

تأثير جائحة كورونا ٢٠١٩ على سيادة الدولة القومية

د. أحمد كامل^١

ملخص

.....

عانت الدولة القومية من جائحة كورونا ٢٠١٩ معاناة شديدة، وصاحب تلك المعاناة، حديث عن عودة السيادة الكاملة إليها، بعد حديث طويل على مستوى التنظير والتطبيق عن انتقاصها تارة، وتلاشيها تماماً تارة أخرى، والترويج لإزالة الحدود السياسية بين الدول في ظل موجة عولمة، سيطرة لفترة طويلة على تفكير صناع القرار في العالم أجمع، خاصة المتقدم منه.

ويعيد مفهوم السيادة Sovereignty أحد أهم المفاهيم السياسية؛ لإرتباطه الوثيق بمفهوم الدولة القومية Nation State، إذ يتولى يتشكل لكل دولة قومية نظام سياسي، أحد أركانه فرض السيادة داخليا وخارجيا في إقليم محدد المعالم، على مجموعة من المواطنين، من قبل هيئة حاكمة. ويعتبر تأسيس الجيوش وسن القوانين جزء من استراتيجية الدولة القومية لحماية سيادتها، فالجيوش تقوم بحماية المصالح الوطنية وفرض القانون على كل المقيمين على أراضيها سواء مواطنين أو غير مواطنين.

وقد شهدت السيادة هزة عنيفة أثر التغيرات التي تعرض لها العالم، مع بزوغ العولمة وتسويقها كنظام عالمي، إلا أن جائحة كورونا ٢٠١٩ جاءت بما لا تشتهي السفن، وأعادت الاعتبار إلى سيادة الدول مرة أخرى.

ومن ثم، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في دراسة تأثير جائحة كورونا ٢٠١٩ على سيادة الدول القومية. وينبثق عنها التساؤل الرئيس التالي: ما تأثير جائحة كورونا ٢٠١٩ على سيادة الدول القومية؟ ويتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية، أهمها: كيف نشأ مفهوم السيادة الوطنية؟ ما التحول الذي حدث في المفهوم؟ كيفية اتخاذ القرار في ظل جائحة كورونا ٢٠١٩؟ ما إعادة الاعتبار لمفهوم السيادة الوطنية؟

^١ أستاذ العلوم السياسية المساعد، جامعة حلوان.

وتعود أهمية الدراسة لما أحدثته الجائحة من تغيرات في مفهوم السيادة عمليا وعلميا سواء على مصر أو غيرها من الدول.

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي: التعرف على نشأة مفهوم السيادة الوطنية. ورصد التحول الذي حدث في المفهوم. وتبيان عملية اتخاذ القرار في ظل جائحة كورونا ٢٠١٩. التأكيد على إعادة الاعتبار لمفهوم السيادة الوطنية.

وتتعلق الدراسة من فرضية، مؤداها: كلما تعاظمت الأزمات العالمية خاصة الطارئة منها عادت سيادة الدول القومية إليها أكثر.

وتستخدم الدراسة منهج تحليل النظم System Approach، إذ تعتبر جائحة كورونا ٢٠١٩ كمدخل، وقرارات وإجراءات فرض سيادة الدول على أراضيها وما تحتويه من مواطنين وغير مواطنين كمخرجات.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، لعل أبرزها: خفوت تيار العولمة فيما يتعلق بسيادة الدولة وإزالة الحدود فيما بينها. ولم تجد أحد ينادي بفتح الحدود وإزالتها كما كان شائعا قبل بدء الجائحة. واتخذت دول العالم قرارات غلق مجالها الجوي ومنع تصدير الأدوية والمستلزمات الطبية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لها، مثلما قررت مصر والمملكة العربية السعودية على سبيل المثال. ولم تتجح جهود الأمم المتحدة في معالجة الأزمة، وكأنها غير موجودة. وعودة الاعتبار لمفهوم سيادة الدول القومية مرة أخرى، بعد الحديث عن احتضارها.

الكلمات المفتاحية: كورونا ٢٠١٩، سيادة، الدولة القومية، تأثير كورونا ٢٠١٩.

The effect of the 2019 Corona pandemic on the sovereignty of the nation-state

Assoc. Prof. Dr. Ahmed Kamel

Abstract

.....

The nation-state suffered greatly from the 2019 Corona pandemic, and this was accompanied by debate about the full return of sovereignty, after a long discussion at the level of theory and application of its deterioration at times, its complete disappearance at other times, and the promotion of the removal of political borders between countries in light of a wave of globalization, which have long dominated by thinking of decision-makers around the world, especially, the advanced ones. The concept of sovereignty is one of the most serious political concepts; due to its close connection to the concept of the nation-state, as each nation-state which is responsible for forming a political system, which is consider as the one of its pillars that imposing sovereignty internally and externally in a region with defined features, on a group of citizens, by a ruling body. The establishment of armies and the enactment of laws are considered as parts of the nation-state's strategy to protect its sovereignty, as armies protection national interests and impose the law on all residents on its lands, whether citizens or non-citizens. Sovereignty have witnessed a violent shock as a result of the changes that the world has undergone, with the emergence of globalization and its marketing as a global system, but the 2019 Corona pandemic came with what ships did not desire, and restored the sovereignty of states once again.

Hence, the problem of the study aiming at investigating the effect of the 2019 Corona pandemic on the sovereignty of nation-states, that emerging the following main question : What is the impact of the Corona 2019 pandemic on the sovereignty of nation-states? The most important sub-questions are branched out from it: 1. How did the concept of national sovereignty arise? 2. What kind of transformation occurred in the concept? 3. How to make decisions in light of the Corona 2019 pandemic? What is the restoration of the concept of national sovereignty?

The importance of the study is due to the changes that the pandemic has caused in the concept of sovereignty practically and scientifically, whether in Egypt or other countries.

The objectives of the study are as follows: 1. Identifying the emergence of the concept of national sovereignty. 2. Monitoring the transformation that occurred in the concept. 3. Clarifying the decision-making process in light of the Corona 2019 pandemic. 4. Emphasizing the restoration of the concept of national sovereignty .

The study is based on a hypothesis: The more global crises, especially emergency ones, increase, the more the sovereignty of nation-states returns to them.

The study uses the System Approach, considering the Corona 2019 pandemic as an input, the decisions and procedures to impose the sovereignty of states over their territories and the citizens and non-citizens they contain as outputs.

The study reached a number of results, perhaps the most prominent of which are: The fading of the globalization trend with regard to state sovereignty and the removal of borders between them. No one called for opening and removing borders as was common before the start of the pandemic. Countries of the world took decisions to close their airspace and prevent the export of medicines and medical supplies to achieve self-sufficiency, as Egypt and the Kingdom of Saudi Arabia decided, for example. The efforts of the United Nations did not succeed in addressing the crisis, as if it did not exist. And the return of consideration to the concept of sovereignty of nation-states again, after talking about their death.

Keywords: Corona 2019, sovereignty, nation-state, impact of Corona 2019.

المقدمة:

عانت الدولة القومية من جائحة كورونا ٢٠١٩ معاناة شديدة، وصاحب تلك المعاناة، حديث عن عودة السيادة الكاملة إليها، بعد حديث طويل على مستوى التنظير والتطبيق عن انتقاصها تارة، وتلاشيها تماماً تارة أخرى، والترويج لإزالة الحدود السياسية بين الدول في ظل موجة عولمة، سيطرة لفترة طويلة على تفكير صناع القرار في العالم أجمع، خاصة المتقدم منه.

ويعد مفهوم السيادة Sovereignty أحد أهم المفاهيم السياسية؛ لارتباطه الوثيق بمفهوم الدولة القومية Nation State، إذ يتشكل لكل دولة قومية نظام سياسي، أحد أركانه فرض السيادة داخليا وخارجيا في إقليم محدد المعالم، على مجموعة من المواطنين، من قبل هيئة حاكمة. ويعتبر تأسيس الجيوش وسن القوانين جزءاً من استراتيجية الدولة القومية لحماية سيادتها، فتقوم الجيوش بحماية المصالح الوطنية وفرض القانون على كل المقيمين على أراضيها سواء مواطنين أو غير مواطنين.

وقد شهدت السيادة هزة عنيفة أثر التغيرات التي تعرض لها العالم، مع بزوغ العولمة وتسويقها كنظام عالمي، بيد أن جائحة كورونا ٢٠١٩ جاءت بما لا تشتهي السفن، وأعادت الاعتبار إلى سيادة الدول مرة أخرى.

وهذه الدراسة تطرح فكرة تأثير جائحة كورونا ٢٠١٩ على سيادة الدول القومية. لما أحدثته من تداعيات على تلك الدول.

ومن ثم، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في دراسة تأثير جائحة كورونا ٢٠١٩ على سيادة الدول القومية. وينبثق عنها التساؤل الرئيس التالي: ما تأثير جائحة كورونا ٢٠١٩ على سيادة الدول القومية؟ ويتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية، أهمها: كيف نشأ مفهوم السيادة الوطنية؟ ما التحول الذي حدث في المفهوم؟ كيفية اتخاذ القرار في ظل جائحة كورونا ٢٠١٩؟ ما إعادة الاعتبار لمفهوم السيادة الوطنية؟

وتعود أهمية الدراسة لما أحدثته الجائحة من تغيرات في مفهوم السيادة عمليا وعلميا سواء على مصر أو غيرها من الدول.

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي: التعرف على نشأة مفهوم السيادة الوطنية. ورصد التحول الذي حدث في المفهوم. وتبيان عملية اتخاذ القرار في ظل جائحة كورونا ٢٠١٩. التأكيد على إعادة الاعتبار لمفهوم السيادة الوطنية. وتنطلق الدراسة من فرضية، مؤداها: كلما تعاظمت الأزمات العالمية خاصة الطارئة منها عادت سيادة الدول القومية إليها أكثر. وتركز الدراسة على الفترة بداية من نهاية عام ٢٠١٩ انتشار الجائحة في دول العالم. مع التركيز على ما حدث في بعض الدول كمصر والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي. وتستخدم الدراسة منهج تحليل النظم System Approach، إذ تعتبر جائحة كورونا ٢٠١٩ كمدخل، وقرارات وإجراءات فرض سيادة الدول على أراضيها وما تحتويه من مواطنين وغير مواطنين كمخرجات. ومن ثم، تقسم الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: نشأة مفهوم السيادة الوطنية:

ثانياً: التحول في المفهوم:

ثالثاً: عملية اتخاذ القرار في ظل جائحة كورونا ٢٠١٩:

رابعاً: إعادة الاعتبار لمفهوم السيادة الوطنية:

الخاتمة.

أولاً: نشأة مفهوم السيادة الوطنية:

ارتبط مفهوم السيادة بنشأة الدولة القومية على أنقاض نظام الإقطاع في أوروبا في القرن الخامس عشر الميلادي. والرغبة في إنفاذ سلطة عليا تصبح، منفصلة عن الحاكم - أو غير مجسدة فيه على ما كان عليه أمرها أبان نظام الإقطاع الأوروبي - ومجسدة في الدولة^١.

^١ راجع في هذا الشأن:

واكتسب المفهوم أبعادا قانونية وسياسية على يد المفكر الفرنسي جان بوران - أول من صاغ مفهوم السيادة - حيث حدد السيادة باعتبارها السلطة العليا التي يباشرها الحاكم على المواطنين والتي تخضع للقانون، وكان الهدف من ذلك القضاء على نظام الإقطاع والتحرر من سيطرة الكنيسة. ولاقي المفهوم زخما بين علماء السياسة، الذين اقرؤا نظرية تقليدية للسيادة على أن لها مظهرين، أحدهما داخلي، والآخر، خارجي. الأول يعني بفرض الدولة (الهيئة الحاكمة) إرادتها على المواطنين سواء كأشخاص طبيعية أو اعتبارية، داخل إقليمها، باعتبارها السلطة العليا. والثاني، حق الدولة (الهيئة الحاكمة) في التعامل مع الدول الأخرى بندية وعلى أساس المساواة فيما بينهم^١. ومن ثم، فهي سلطة عليا لذات مجردة هي الدولة القومية - تتجلى في سلطة الأمر، أي في إصدار الأوامر وإلزام المأمورين بطاعتها وعدم انتهاكها تحت أي ظرف. وتسمى هذه السلطة عند منطري السيادة - كما لدى الدول والقائمين عليها - بسلطة سنّ القوانين، وهي تضرر - في الوقت عينه - سلطة إبطال القوانين السابقة). قد تكون هذه السلطة في يد البرلمان، أو في يد الملك أو الرئيس، أو قد تكون شراكة بينهما (تبعاً لنوع النظام السياسي القائم). فضلا عن عدم نيل دولة مما تتمتع به دولة أخرى من سلطة على أراضيها ومواطنيها (الوجه الخارجي للسيادة)^٢.

- د. عبد الإله بلقزيز، "نظرية السيادة"، سكاى نيوز، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

<https://goo.su/z5lVeV>

- DANIEL LEE, **The Right of Sovereignty Jean Bodin on the Sovereign State and the Law of Nations**, Oxford University Press, Oxford, 2021, P. 32- 38.

- حمياز سمير، "إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

<https://goo.su/jnlqH>

^١ راجع في هذا الشأن:

- HENDRIK SPRUYT, **The Sovereign State and Its Competitors AN ANALYSIS OF SYSTEMS CHANGE**, Princeton University Press, New jersey, 2020, P. 77-79.

- Peter Haldén, **Stability without Statehood: Lessons from Europe's History before the Sovereign State**, London, Palgrave Macmillan, 2011, P.7- 8.

- د. عمر بن أبو بكر، "سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية: دراسة تحليلية"، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

^٢ د. عبد الإله بلقزيز، "نظرية السيادة"، مرجع سابق.

وظل ينظر إلى الدولة ليس فقط باعتبارها الشكل الأمثل، ولكن باعتبارها الشكل الوحيد للتنظيم السياسي، حتى القرن العشرين^١. وأصبحت الدولة الشكل السائد للتنظيم السياسي في أوروبا، ومن ثم، انتشارها في كافة دول العالم. لقد تحولت كورونا من فيروس إلى أزمة اجتاحت العالم كله. وإذا كان تركيز سيادة الدول على حيزها الجغرافي وما يحتويه من مواطنين وغير مواطنين عليه، فإن تفسير الأزمة وتشخيصها في إطار الجغرافيا، إرتبط بالليبرالية الجديدة والرأسمالية التي تنتج على ما يبدو ضغوطاً اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة. ونشر الجغرافيون في التقليد الماركسي، الأزمات باعتبارها سمة متأصلة ومتكررة للرأسمالية؛ أو لتبرير تفاقمها^٢.

وبعيدا عن الأطر النظرية التي فشلت في تفسير ما حدث، ولماذا حدث؟ وكيف يمكن منع تكراره؟ فإن جائحة كورونا ٢٠١٩ أظهرت أن الإيديولوجيات السائدة، فشلت في تلبية الواقع من خلال تجاهل المجتمع البيئي الأوسع الموجودة فيه. ولا شك أن البشر يلعبون دوراً متزايداً في تنمية وتشكيل وتدمير العالم المشترك^٣. وهو ما أدى بأحد علماء السياسة العرب الأستاذ الدكتور بهجت قرني إلى الحديث عن أن جائحة الكورونا أظهرت عورات النظام الاقتصادي والاجتماعي^٤. ومن ثم، سوف يكون التركيز نظرياً على التحول الذي حدث في مفهوم السيادة وعودة الاعتبار له مرة أخرى.

ثانياً: التحول في المفهوم:

¹ Peter Haldén, Stability without Statehood: Lessons from Europe's History before the Sovereign State, **OP. Cit.**, P. 9-10.

² Brinks, Verena; Ibert, Oliver, **From Corona Virus to Corona Crisis: The Value of An Analytical and Geographical Understanding of Crisis**, Tijdschrift voor economische en sociale geografie, vol. 111 iss. 3, 2020-jun 09, P.1-2.

³ Gregersen, Niels Henrik, **The corona crisis unmasks prevailing social ideologies**, Dialog, vol. 59 iss. 2, 18 apr 2020, P.1-3.

^٤ الجامعة الأمريكية بالقاهرة، "التغيير المحتمل في النظام العالمي بعد جائحة كورونا في حلقة نقاش الجامعة عبر الإنترنت للإعلاميين"، ١٠ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

<https://goo.su/TU2SZv>

مع تعدد الدول القومية في أوروبا على وجه الخصوص، والتعاون فيما بينها، سرعان ما تبع ذلك تعريف هذه العلاقات باعتبارها علاقات بين دول ذات سيادة. أقر بأنها مرنة وقابلة للتجزئة وقابلة للتشكيل في الممارسة العملية^١.
لم يستقر مفهوم السيادة بالمعنى سالف الذكر طويلا، إذ بدء في التغير أثر عاملين أساسيين: أولهما، نشأة المنظمات الدولية، والثاني، بزوغ عصر العولمة.
فالعامل الأول، التنظيم الدولي القائم على التعاون الدولي والذي لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب سيادة الدولة. وتجلى عصر التنظيم الدولي بنشأة عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) ونشأة الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) والهدف الأسمى له إرساء دعائم السلام في العالم.
وتأسست المنظمات الدولية الحكومية بعضوية أغلب دول العالم، ومن ثم، تنازلت الدول القومية بشكل طوعي عن جزء من سيادتها لهذا المنظمات، مقابل إرساء دعائم السلم والأمن الدوليين المنشودين. وعلى الرغم من ذلك أكدت على سيادة الدول. فعلى سبيل المثال، أكد ميثاق الأمم المتحدة على سيادة الدولة القومية، حيث نصت المادة ٢/١ من الميثاق على أن "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، واتصالا بذلك المبدأ الوارد في الفقرة ٢ من المادة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، بما يعني أنه بموجب مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، وجميع الشعوب الحق، بحرية ودون تدخل خارجي، لتحديد وضعهم السياسي والسعي لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الثقافية، وأنه على كل دولة واجب احترام هذا الحق وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة^٢.

¹ Peter Haldén, Stability without Statehood: Lessons from Europe's History before the Sovereign State, **OP. Cit.**, P. 10-11.

^٢ وليد عتلم، "مبدأ السيادة المطاطة"، موقع مجلة السياسة الدولية، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٢، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

<https://www.siyassa.org.eg/News/18444.aspx>

وعلى المستوى الإقليمي، فكان النموذج الأكثر ذيوياً، فالإتحاد الأوروبي الذي نظر إليه باعتباره، مجموعة من الاتفاقيات بين الدول القومية ذات السيادة، وتوقع مناصريه أنه سوف يتحول إلى كيان سياسي يشبه الدول الفيدرالية من خلال تكثيف النزعة فوق القومية^١. وهو ما لم يتحقق حتى الآن، وجاءت قضايا الهجرة غير الشرعية والأمن وخروج بريطانيا من الاتحاد، كصدمة للنموذج الأوروبي الذي ذيع صيته على مدار سنوات ماضيات. ومن ثم، تظل الدولة القومية ذات السيادة الشكل الوحيد والأمثل للنظام.

وظل الاعتقاد السائد أنه كلما إزداد المجتمع الدولي تنظيماً وترتيباً نال ذلك من سيادة الدولة التي يتكون منها هذا المجتمع^٢. إلى أن انتشرت الجائحة عام ٢٠١٩، وهدد هذا الاعتقاد بقوة لما قامت به الدول من إجراءات لفرض سيادتها على إقليمها سواء عبر قرارها بوقف رحلات الطيران، أو دخول المواطنين وغير المواطنين إلى أراضيها، أو ممارسة المواطنين لحقوقهم المشروعة في حرية الحركة وممارسة التجارة والاستثمار.

وبالنسبة للعامل الثاني، جاءت فكرة العولمة كتحدٍ لمفهوم سيادة الدولة القومية، خاصة مع تبني أجنداث التوظيف السياسي لحقوق الإنسان والأقليات والتجارة الحرة^٣، للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. فضلاً عن نشر النموذج الرأسمالي الغربي بقيمه ومفاهيمه التي تنتقص من مفهوم السيادة للدول غير المتقدمة، والمسلب الضوء عليها ومطالبة بتنفيذه بها.

¹ Peter Haldén, Stability without Statehood: Lessons from Europe's History before the Sovereign State, **OP. Cit.**, P. 12.

^٢ د. عمر بن أبو بكر، "سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية: دراسة تحليلية"، ص ٣٢١، تاريخ الزيارة ١٦ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

<https://2u.pw/08Hf4>

^٣ راجع في هذا الشأن:

- د. سامي الطيب، "دواعي وآثار خرق السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد العاشر العدد الثاني، يونيو ٢٠٢٤، ص ١٤٢٦ - ١٤٢٨، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

<https://goo.su/bsU1L>

- وليد عتلم، "مبدأ السيادة المطاطة"، مرجع سابق.

ويميز أحد الباحثين مفهوم الدولة القومية من خلال تعريفه على أنه، مجموعة متميزة من المؤسسات والأفراد الذين يجسدون المركزية، بمعنى أن العلاقات السياسية تشع من وإلى المركز، لتغطية منطقة محددة إقليمياً تدعي احتكارها لوضع قواعد ملزمة ودائمة عليها، مدعومة بالعنف المادي. وبالتالي فإن هذا التعريف يسمح بوجود دول متنافسة ومتداخلة داخل منطقة جغرافية معينة^١. ويكون لكل منها سيادتها على إقليمها محدد المعالم.

إن موضع القوة النهائية للدولة القومية ذات السيادة هو القدرة على اتخاذ القرارات بكل ما يتعلق بإقليم الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، خاصة في حالات الطوارئ^٢. ومن ثم، فإن الدولة ذات السيادة هي الشكل الأمثل للتنظيم السياسي.

ثالثاً: عملية اتخاذ القرار في ظل جائحة كورونا ٢٠١٩:

عندما تطالع كتاب مجتمع الخطر لايليريش بليك، لم تستوعب أن تشاهده عياناً في عام ٢٠٢٠ إبان جائحة كورونا. ومن ثم، دفعت الجائحة صانعي القرار إلى مقدمة الصفوف. فكيف اتخذت القرارات في ظل الجائحة.

في أغلب دول العالم إن لم يكن الجميع، تشكلت لجان لإدارة أزمة الجائحة، في العديد من الدول كانت برئاسة وزير الصحة أو من ينوب عنه وعضوية الوزراء (المسؤولين) المعنيين. بينما في عدد قليل من الدول تشكلت برئاسة رئيس الوزراء.

فعلى سبيل المثال، المملكة العربية السعودية، صدر فيها الأمر السامي في تاريخ ١٤٤١/٦/١هـ القاضي بتشكيل اللجنة العليا الخاصة باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والتدابير اللازمة لمنع انتشار جائحة (كورونا) المستجد، والتي كان يرأسها وكيل وزارة الصحة للصحة العامة وتضم ٦ جهات مشاركة. وبناء على تقييم معطيات الوضع العالمي تم تصعيد الاستجابة إلى مرحلة أعلى حسب الأمر السامي

¹ Peter Haldén, Stability without Statehood: Lessons from Europe's History before the Sovereign State, **OP. Cit.**, P. 15.

² Peter Haldén, Stability without Statehood: Lessons from Europe's History before the Sovereign State, **OP. Cit.**, P. 11.

الكريم في تاريخ ١٤٤١/٦/٧ هـ القاضي بتشكيل اللجنة المعنية باتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية اللازمة لمنع تفشي فيروس (كورونا) في المملكة، والتي يرأسها معالي وزير الصحة وعضوية الجهات المشاركة^١.

وقد اتخذت الصين طريق الإغلاق التام لمواجهة الجائحة، إذ قامت بفرض حظر تجوال سريع بغلق عدد من المدن بمقاطعة خوبي أمام حركة السفر والتنقل، أهمها مدينة ووهان بؤرة تفشي الفيروس، وفرض إجراءات صارمة في الدخول والخروج منها تمهيداً لتفعيل حجر صحي واسع المدى شمل قرابة ٥٦ مليون شخص فيما اعتبر من أكبر تجارب الحجر الصحي المطبقة على مدى التاريخ البري الحديث. وإحكاماً لإجراءات حظر التجوال والحجر الصحي، قامت الحكومة الصينية بمنع التجمعات وإلغاء الفعاليات المختلفة وغلق الأماكن العامة مع نشر عدد كبير من المتطوعين والمراقبين، بعضهم من أعضاء الحزب الشيوعي الصيني، لمراقبة تنفيذ حظر التجوال وتأمين كافة جوانب حياة سكان هذه المدن من الطعام ومتطلبات المعيشة. ولضمان التعامل مع التدفق المفاجئ لمرضى فيروس كورونا ورفع كفاءة المنظومة الصحية، قامت السلطات الصينية بحشد أكثر من ٤٠ ألف فرد من الطواقم الطبية المحترفة من مختلف المدن والمقاطعات الصينية، بعضهم من جيش التحرير الشعبي الصيني، لمواجهة تفشي الفيروس بالمدن الموبوءة. علاوة على ذلك، قامت السلطات الصحية بووهان بسرعة التحرك نحو استغلال المرافق العامة بالمدينة مثل الملاعب الرياضية وقاعات المعارض في إنشاء عدد ١٦ مستشفى مؤقت جميعها مجهزة لاستقبال الحالات المصابة. وإضافة لذلك، تم بناء مستشفيات ميدانيين تصل سعتهم إلى أكثر من ألفي سرير في أقل من أسبوعين لاستيعاب الحالات المتزايدة من مصابي الفيروس وضمان عزلهم عن باقي المرضى بالمستشفيات الأخرى، مع تجهيزهما بالمعدات والمختبرات والأطباء وطواقم التمريض^٢.

^١ "فيروس كورونا المستجد"، موقع وزارة الصحة السعودية، متاح على الرابط التالي:

<https://www.moh.gov.sa/Ministry/HotTopics/Pages/COVID-19.aspx>

^٢ فريدة إبراهيم، "تجربة الصين مع فيروس كورونا: درس جديد في إدارة الأزمات"، مجلة الدبلوماسية، العدد ٢٩٠، القاهرة: وزارة الخارجية، أبريل ٢٠٢٠، ص ٣٤.

وقد ساهم في مواجهة الصين للجائحة عاملين: أولهما، التوظيف لمواجهة الجائحة مثل البيانات الضخمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التشخيص والمراقبة الشاملة والعلاج. وثانيهما، ثقافة الانضباط لدى الشعب الصيني وميله للعمل الجماعي^١.

ولعملية اتخاذ القرار في ظل الجائحة، عدة أبعاد، لعل أهمها: ١ - الشد والجذب بين احتياجات الصحة واحتياجات الاقتصاد:

في ظل اتخاذ قرارات لقهر الجائحة، ظهرت بوادر شد وجذب بين احتياجات الصحة بالإغلاق التام أو الجزئي على أقل تقدير، وبين احتياجات الاقتصاد من فتح وتسيير الحياة، ومباشرتها بشكل أقرب ما يكون للوضع الطبيعي. فبعض الدول قدمت احتياجات الصحة على الاقتصاد مثل المملكة العربية السعودية إذ أغلقت تماما وفرضت حظر كلي، ثم بدأت في التخفيف من أثره؛ وفقا لتقديرات الصحة العامة. بينما في دول أخرى، مثل مصر، فرضت حظر جزئي، وراعت فيه احتياجات الاقتصاد. إذ فرضت حظر في المساء لفجر اليوم التالي.

٢ - أولوية المواطن ومسؤولية الدولة (صحة - خدمات - اقتصاد):

أدت الجائحة إلى عودة الدولة مرة أخرى إلى عهدا في تسيير مقاليد الأمور، خاصة مراعاة المصلحة العامة، وتكثيف الرقابة وتقليص التسيب. وهو ما يعني عودة الاهتمام برأس المال البشري مرة أخرى^٢. ففي ظل الجائحة أضحت الدولة المسؤولة عن صحة المواطنين وغيرهم على أراضيها، وتقديم الخدمات لهم، وتوفير احتياجاتهم؛ خاصة في ظل قرارات الإغلاق. ومن ثم، أعادت الجائحة مرة أخرى الاعتبار إلى أفكار الفيلسوف الإنجليزي هوبز الذي وصف الدولة بالكائن الصناعي، الذي وقف

^١ سفير د. عزت سعد، "إستراتيجية احتواء كوفيد- ١٩ دروس من آسيا"، مجلة الدبلوماسية، العدد ٢٩١، القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، مايو ٢٠٢٠، ص ١٦-١٧.

^٢ د. عز الدين عناية، "ضد ما قبل كورونا وما بعدها"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠، ص ٥.

حائط صد أمام عدم تقنين السلطة والعمل بجهد متواصل من طرف المجتمع لتجميعها في قبضة واحدة^١.

فعلى سبيل المثال، المملكة العربية السعودية، أعلنت عن معالجة المواطنين والمقيمين ومخالفات الإقامة، وتوفير الخدمات واحتياجات الإنسانية.

لم تتوقف الجهود الخليجية على المواطن فقط، وإنما امتدت إلى تقديم يد العون والمساعدات إلى العديد من الدول التي عانت من الجائحة، منها على سبيل المثال، إرسال الإمارات طائرات مزودة بمعدات طبية وغذائية إلى الفلبين وبنجلاديش وأرمينيا وباكستان ونيبال وإثيوبيا والسودان وموريتانيا والصومال وجنوب أفريقيا، وغيرهم. شملت المساعدات إلى باكستان ١٤ طن من الإمدادات الطبية والغذائية^٢.

في حين ساهمت الجائحة في تعرية زيف السياسات الأوروبية التي كانت تتفاخر حكومتها بالعناية بالإنسان وحقوقه، في ظل هيمنة شركات عملاقة عابرة للقارات هدفها الربح والسيطرة على الأسواق، وما كان الإنسان إلا أداة في دورة استغلالها.

وقد عادت الجائحة الاعتبار للبعد الصحي كأحد أبعاد الأمن القومي أو ما يسمى بأمننة الصحة، وهو ما يعد ذات حدين، إن أحسنت السلطات استخدامه فسيكون في صالح المواطن، وإن أساءت استخدامه فسيكون في غير صالح المواطن، خاصة مع توظيف الذكاء الاصطناعي والبرامج الالكترونية في تجميع البيانات عن المواطنين، وتتبع تحركاتهم.

٣- تماسك وتعاون وتنافس المؤسسات:

في ظل وضع وتنفيذ السياسات لمواجهة الجائحة، تجد تماسك وتعاون بين المؤسسات في بعض الحالات، في حين ينشأ تباعد في حالات أخرى. ففي المملكة

^١ د. ياسر عبد الحسين، "إمبراطورية الوباء وهندسة العالم الجديد"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠، ص ١٢.

^٢ أمينة عثمانجيكوفيك، "كوفيد-١٩ والخليج: جهود إنسانية جديدة وظهور وضع راهن جديد"، تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد، العدد ٦، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١١ مايو ٢٠٢٠، ص ٨-٩.

العربية السعودية، طوال أيام الإغلاق الكامل، كان الجميع مقيمين ومواطنين ينتظرون الساعة الثالثة والنصف عصرا، للإعلان عن عدد المصابين والوفيات، وعن الإجراءات المتخذة. يأتي أولا حديث المتحدث الرسمي لوزارة الصحة، ثم يعقبه تعليق المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية، لما لها من قدرة على فرض النظام، وتحقيق الضبط الاجتماعي.

وفي حين مطالعة تصريح رئيس الشركة القابضة لمصر للطيران يقول بأنه لا علاقة له بإجراءات الحجر الصحي.

٤- النتائج المترتبة على سياسات التعامل مع الأزمة (اقتصاديا - اجتماعيا - سياسيا):

أدت سياسات التعامل مع أزمة جائحة كورونا المستجد (كوفيد ٢٠١٩) خاصة المتعلقة بالإغلاق الكامل أو الجزئي إلى العديد من النتائج على عدة مستويات، منها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

ففي التاسع من أبريل ٢٠٢٠ أعلنت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستيانا جيورجيفا أن العالم يعيش "أسوأ أزمة اقتصادية منذ أزمة ١٩٢٩". ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسب البطالة ١٥% في أبريل ٢٠٢٠ بعدما كانت ٣.٥% في فبراير من ذات العام، ومتوقع أن تصل إلى ٣٠%. وسيتقلص الاقتصاد الأمريكي كأكبر اقتصاد في العالم إلى ربع ما كان عليه في العام ٢٠١٩. وفي الصين بلغت نسب البطالة ٦.٢% وهي أعلى نسبة منذ تسعينيات القرن العشرين. وانخفض استهلاك البترول في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٨٨% خلال شهر مارس ٢٠٢٠^١.

ووفقا لتقرير منظمتي التعاون الاقتصادي والتنمية والعمل الدولية، فإن النمو الاقتصادي قد ينخفض إلى النصف في حال استمرار تفشي الجائحة، فضلا عن

^١ محمد سيد رصاص، "تداعيات كورونا السيوية - اقتصادية"، دورية أفق، العدد ١٠٥، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، يونيو ٢٠٢٠، ص ٤.

انخفاض الناتج المحلي العالمي، مع توقعات بفقدان خمسة وعشرين مليون شخص وظائفهم^١. وفي تقرير للاتحاد الدولي للنقل، قدر حجم الخسائر التي تكبدها قطاع الطيران بحوالي ٢٥٢ مليار دولار أمريكي، فضلا عن انخفاض العرض والطلب على بورصات شحن المواد الجافة مثل مواد البناء والسلع الأولية^٢.

فعلى سبيل المثال، أدت الجائحة إلى انعكاسات سلبية على دول أفريقيا على وجه العموم، ودول أفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص؛ ويرجع ذلك إلى تراكم الديون، وتبعات اقتصادياتها للأسواق المالية العالمية. إذ ارتبطت قرارات الإغلاق بتوقف محركات النمو في قطاعات الاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات، فساحل العاج يصدر للعالم ٤٠% من تجارة الكاكاو كأكبر منتج له في العالم، وتمثل نسبة ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي، و ٤٠% من دخول الصادرات. ومع التوقف سيشهد انخفاض حاد فالطلب على الكاكاو. وكذلك الحال في غانا ثاني أكبر منتج للكاكاو في العالم، يشغل فيه حوالي ٨٠٠ ألف أسرة، وتبلغ عائداته حوالي ثلاث مليارات دولار أمريكي^٣.

وفي المملكة العربية السعودية، أعلن وزير المالية في ١١ مايو ٢٠٢٠ عن رفع ضريبة القيمة المضافة من ٥% إلى ١٥% اعتبارا من ١ يوليو ٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن هذا القرار متوقع أن تزيد من الإيرادات السنوية غير النفطية إلى ٢٤ - ٢٦.٥ مليار دولار أمريكي، فإنه من المتوقع أن يخفض القدرة التنافسية للمملكة مع دول الجوار. في حين تحاول الحكومة السعودية التغلب على آثار الجائحة والقرارات المرتبطة بها، فقد أمرت بتوزيع ١.٨٥ مليار ريال سعودي على المواطنين مستحقي

^١ د. محمود عزت، "كورونا واستراتيجيات إدارة أزمته عربيا"، دورية أفق، العدد ١٠٦، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، يوليو ٢٠٢٠، ص ٦.

^٢ د. محمود عزت، "كورونا واستراتيجيات إدارة أزمته عربيا"، المرجع السابق، ص ٦.

^٣ د. محمد السبيطلي ومبارك أحمد، "التداعيات الاقتصادية والأمنية لجائحة كورونا في أفريقيا"، تقدير موقف، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مايو ٢٠٢٠، ص ٥ - ٧.

الضمان الاجتماعي، ألف ريال سعودي لكل أسرة، وخمسمائة ريال لكل معيل. فضلا عن خفض أسعار البنزين المحلية لشهر مايو ٢٠٢٠^١.

وفي مصر، أعلن عن مشروع قانون يقطع من موظفي الدولة ١% من رواتبهم لمدة عام، و ٠.٥% من أصحاب المعاشات؛ لمواجهة آثار الجائحة.

ومن المتوقع أن يزيد الدين العام العالمي كأحد الآثار المترتبة على الجائحة إلى ٩٦% من الناتج المحلي العالمي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٠^٢.

كل هذه الآثار المتوقعة والتي بدأت في الظهور مؤخرا، هي التي حدث برئيس وزراء أسبانيا بيدرو سانشيز للدعوة لبناء اقتصاد حرب مشترك في أوروبا لمواجهة الجائحة^٣.

ووفقا لبرنامج الأغذية التابع لمنظمة الأمم المتحدة، يتوقع تضاعف عدد الأشخاص الذين سيعانون من أزمات غذائية شديدة وممتدة، بسبب الجائحة، قد تصل إلى أكثر من ٢٥٠ مليوناً، خاصة في دول مثل اليمن وأفغانستان، وأثيوبيا وجنوب السودان، وسوريا ونيجيريا^٤.

وعلى المستوى الاجتماعي، فسياسات التباعد الاجتماعي قد تؤثر سلباً على العالم العربي بشكل كبير؛ لأنه يقوم على الجماعة ومرجعيتها -وليس الفرد كما هو الحال في العالم الغربي- وعلى الانتماء والتفاعل والعلاقات الاجتماعية والتواصل المباشر^٥. ومن المتوقع إرتفاع حالات الاكتئاب، والضجر وغير ذلك من آثار.

^١ بيتر شومان، "المملكة العربية السعودية ترفع ضريبة القيمة المضافة ثلاثة أضعاف لتصل إلى ١٥%: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لترشيد المالية العامة"، تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد، العدد ٧، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٨ مايو ٢٠٢٠، ص ٧-٩.

^٢ د. كمال حمدان، "قراءة أولية في الأبعاد الإستراتيجية لجائحة كورونا"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠، ص ٢.

^٣ أحمد فرحات، "كورونا وباء ضد الإنسانية"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠، ص ٣.

^٤ أمينة عثمانجيكوفيك، "كوفيد-١٩ والخليج: جهود إنسانية جديدة وظهور وضع راهن جديد"، مرجع سابق، ص ٨.

^٥ د. مصطفى حجازي، "الكورونا مقارنة نفس- اجتماعية"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠، ص ٦.

وقد وصف الإعلام الهندي بأن الجائحة سلاح إسلامي لنشر الإرهاب الفيروسي، ومن ثم بات وسيلة لنشر الكراهية والتباعد الاجتماعي ضد المسلمين الهنود. وهو ما حدا بالأستاذ أسوك سوين من جامعة أوبسالا السويدية إلى القول بأن عصابات الهندوس المتطرفين أضحت أكثر خطرا على المسلمين في الهند من فيروس كورونا المستجد^١.

أما على المستوى السياسي، فقد ذاع صيت الحديث عن التهديد الوجودي للإتحاد الأوروبي بالتفكك، بعد أن كان أحد الانجازات السياسية في القرن العشرين. إذ سيطرت على قراراته في مواجهة الجائحة، عدم التنسيق المشترك بين أعضائه، وتوجيه أصابع الاتهام إلى الآخرين، وسيكون أمام الاتحاد الأوروبي الاختيار ما بين خمسة خيارات: أولها، الاستمرار في الهيكل الحالي. وثانيها، تفكيك جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي الموحدة باستثناء السوق الموحدة. وثالثها، تقليص حجم الاتحاد من خلال إنشاء اتحاد أوروبي مصغر، يتكون من الراغبين في اندماج أعمق ولديهم استعداد للعمل أكثر من أجله. ورابعها، العمل بشكل أقل بطريقة أكثر كفاءة، من خلال تقسيم واضح للأمور بين المستويين الوطني والإقليمي. وخامسها، زيادة التعاون بين الأعضاء في جميع المجالات^٢.

وإذا كانت وستاليا ١٦٤٨ م أرست معالم النظام العالمي القائم، فإن جائحة كورونا، ستفرض وستاليا جديدة، تركز على التعاون الدولي. وفي شأن العلاقة ما بين الصين والولايات المتحدة في النظام الدولي، فمن المتوقع أن تتشارك الدولتان في إدارة المنظومة الدولية، وهو ما يستدعي إعادة تحديد وظائف المنظمات الدولية وأدوارها، التي تخدم في معظمها مصالح الطرف الأمريكي فقط. وهو ما يعني بداية أفول الدور الأمريكي عالميا^٣. وهو ما حدا بأحد المفكرين العالميين كيشور محبوباني في حديثه

^١ فارقليط بن إدريس، "كورونا رحلة في بلاد العجائب"، دورية أفق، العدد ١٠٥، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، يونيو ٢٠٢٠، ص ٨.

^٢ سارة بازوباندي، "الاتحاد الأوروبي في عصر ما بعد فيروس كورونا"، تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد، العدد ٦، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١١ مايو ٢٠٢٠، ص ٣-٥.

^٣ راجع في هذا الشأن:

لمجلة فورين بوليسي الأمريكية في عددها الصادر في ٢٠ مارس ٢٠٢٠ أن الجائحة كرسست عولمة الصين. وقد وضع الولايات المتحدة أما خيارين: أولهما، إذا أرادت الولايات المتحدة الحفاظ على تفوقها العالمي، عليها الدخول في مواجهة جيو سياسية صفرية مع الصين على المستويين السياسي والاقتصادي. وثانيهما، تكرار الحديث الأمريكي عن تحسين مستوى الحياة للأمريكيين والتعاون الاقتصادي والجدي مع بكين، ويرى أن هذه الفكرة لن تكون مجدية لأن الأجواء الأمريكية مسمومة وسلبية تجاه الصين^١.

وعلى مستوى العالم العربي، لأول مرة يواجه عدو واحد ومشترك، معد، وقاتل ولديه قدرة فائقة على الانتشار عالميا. وحتى الآن لم نجد جهود عربية مشتركة لمجابهة الجائحة. ومن ثم متوقع سيكون لها دورا في إعادة تشكيل العالم العربي، وستمتد آثارها لدول الجوار.

رابعاً: العودة للأصل: إعادة الإعتبار لمفهوم السيادة الوطنية:

على الرغم من المحاولات المتكررة لإعلان موت أو احتضار الدولة، فإنها تظل كشكل من أشكال التنظيم السياسي تهيمن على الحياة السياسية. وتهيمن على طرق تفكيرنا في السياسة؛ لأن مفردات التحليل السياسي مستمدة من الدولة، ويتحرك الفكر السياسي في مسارات تفترض الدولة أو عالم الدول كمساحة للسياسة، وتفترض الدولة ونظام الدول بعضهما البعض. ويجب النظر إليهما باعتبارهما جزأين من نفس النظام^٢.

- د. كمال حمدان، "قراءة أولية في الأبعاد الإستراتيجية لجائحة كورونا"، مرجع سابق، ص ٢.
- د. حسن مدن، "عالم ما بعد الجائحة: مقدمات قيد التشكل"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠، ص ٤.

^١ أحمد فرحات، "كيشور محبوباني: كورونا كرس عولمة الصين"، دورية أفق، العدد ١٠٥، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، يونيو ٢٠٢٠، ص ١١.

^٢ Peter Haldén, Stability without Statehood: Lessons from Europe's History before the Sovereign State, **OP. Cit.**, P. 8.

إذا كانت أحد السمات الأساسية لسيادة الدولة، حق تقرير الدخول إليها. ومن ثم، انتهاك هذا الحق يقر بضعف الدولة وعدم قيامها بواجباتها الأساسية، وتراجع سلطتها^١. فهل سمعت خلال فترة انتشار جائحة كورونا ٢٠١٩ بأحد يطالب بدخول أحد إلى اقليمه لا يستوفي شروط الدخول وإجراءاته؟

لقد فرضت الجائحة على الدول القومية إعادة النظر في آليات تشغيل وتنظيم القطاع الصحي، الذي تحول من خدمة عامة إلى أحد مكونات الأمن القومي^٢. أو ما يمكن أن أطلق عليه مفهوم "السيادة الوطنية الصحية".

فقد أدت أزمة كورونا ٢٠١٩ إلى المساواة بين الدول سواء الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة/ العظمى. وأثبتت أن اقتناء الملابس والمعدات الوقائية يشكل تحديًا منذ المراحل الأولى للأزمة في شهر مارس ٢٠٢٠. فقد عانت كل الدول من قلة مخزونات المعدات الضرورية. وأدى الارتفاع الحاد في الطلب في السوق العالمية إلى ارتفاع الأسعار ونقص العرض. فقد حافظت كل دولة على ما لديها من مخزون للاكتفاء الذاتي لها أولاً، ثم توجيه الباقي للخارج حسب الطلب^٣. وومن ثم، فقد أظهر الوباء عدم قدرة الأنظمة الصحية في الدول المتقدمة على التعامل مع الأزمة^٤. فعلى سبيل المثال، على مستوى قطاع الأدوية، فقد أدت الجائحة إلى عدم قدرة العديد من الدول - بما فيها العربية - على تغطية احتياجاتها الأساسية وظهور بالتالي قلق كبير بخصوص أمنها الدوائي. ويرجع السبب في ذلك إلى اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد إثر التدابير العديدة التي اتخذتها مختلف الدول (إغلاق الحدود، ...) والإرتباك والتوقفات التي

¹ Peter Ramsay, "The Borders of Sovereignty", in: MARY B OSWORTH AND LUCIA ZEDNER (Ed.) Privatising Border Control Law at the Limits of the Sovereign State, Oxford University Press, 2022, P. 57.

^٢ هسبريس، "أزمة جائحة "كورونا" تعيد السيادة الصحية والأمن الاستراتيجي إلى الواجهة"، ١٥ أغسطس ٢٠٢١، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

<https://2u.pw/dp0H0bOr>

³ Pedi, Rebecca, Wivel, Anders, **Small State Diplomacy after the Corona Crisis**, The Hague Journal of Diplomacy, vol. 15 iss. 4, 2020-oct, P. 613- 614.

^٤ الجامعة الأمريكية بالقاهرة، "التغيير المحتمل في النظام العالمي بعد جائحة كورونا في حلقة نقاش الجامعة عبر الإنترنت للإعلاميين"، مرجع سابق.

نتجت عنها على مستوى خطوط النقل وشحن الخامات الدوائية المستوردة والأجهزة الخاصة بصناعة الأدوية، إضافة إلى قيام العديد من الدول بفرض حظر على صادراتها من المنتجات الطبية والدوائية بهدف ضمان وتأمين احتياطياتها ومنح الأولوية لمواطنيها^١.

لقد فشلت الدول الكبرى في التعامل مع الأزمة في الداخل، وبالتالي لم تكن لها القدرة على إسعاف شركائها الدوليين أو الإقليميين^٢. فالولايات المتحدة الأمريكية، أعلنت من نهجها "أمريكا أولا"، في ظل جائحة كورونا، إذ فرضت تدابير نشطة لمنع الدول الأخرى من شراء معدات الحماية الأمريكية والمزيدة على الأصدقاء والحلفاء الذين يحاولون الشراء من مصادر أخرى^٣.

وواصل الاتحاد الأوروبي سجله في تحويل إدارة الأزمات إلى أزمة في حد ذاتها. وأغلقت الدول الأعضاء حدودها من جانب واحد، وركزت على إدارة الأزمات المحلية وتنافست فيما بينها على اقتناء معدات الحماية^٤.

ووصف الأمين العام أنطونيو غوتيريش الوباء بأنه أكبر تهديد دولي في تاريخ المنظمة الممتد على مدى أكثر من ٧٥ عامًا. لكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

^١ محمد أمين لزعر، "جائحة كوفيد-١٩ والأمن الدواني في الدول العربية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد ٩٤، يناير ٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

https://jpsa.journals.ekb.eg/article_279195.html

^٢ بيشوي رمزي، "التحول في مفهوم "السيادة" الوطنية.. الاتحاد الأوروبي نموذجاً"، اليوم السابع، ١٠ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

<https://2u.pw/ni7vlsXq>

^٣ د. نذير الدلالة، "تأثير وباء "كوفيد-١٩" على السياسة العالمية"، تريندز للبحوث والاستشارات، ٢٣ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

<https://2u.pw/17eVtKMg>

- Pedi, Rebecca, Wivel, Anders, Small State Diplomacy after the Corona Crisis, **Op. Cit.**, P. 613- 614.

^٤ راجع في هذا الشأن:

- بيشوي رمزي، "التحول في مفهوم "السيادة" الوطنية.. الاتحاد الأوروبي نموذجاً"، مرجع سابق.

- Pedi, Rebecca, Wivel, Anders, Small State Diplomacy after the Corona Crisis, **Op. Cit.**, P.614.

- يحي بوزيدي، "هل تعود السيادة الويستفالية؟.. كورونا وما بعد نهاية الحدود السياسية"، المجلة الجزائرية للأمم الإنسانية، العدد ٢، المجلد ٥، يوليو ٢٠٢٠، ص ٨٥٠، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

<https://2u.pw/SQ7OQ8u6>

بدا وكأنه "غائب عن العمل". وفي أبريل ٢٠٢٠، تصاعدت الضغوط على منظمة الصحة العالمية بسبب ثقتها المفرطة في الصين وبطء إعلانها عن أزمة صحية عالمية^١،

وفي ظل تلك الأجواء، طلبت الدول من الدول المجاورة لها المساعدة. ففي أحيان استجابة غير كافية أو عدم استجابة، فعلي سبيل المثال حالة إيطاليا عندما ناشدت رفيقاتها الدول الأعضاء فلم تلق نداءاتها استجابة كافية^٢. بينما جاء التعاون الإقليمي خاصًا بقضية معينة- كورونا ٢٠١٩- وجاء في أشكال وأنماط مختلفة عديدة. وشمل ذلك تبادل الممارسات الجيدة والخطط لعودة المغتربين، كما في حالة قبرص وجيرانها في شرق البحر الأبيض المتوسط. كما تعاونت قبرص مع إسرائيل في تبادل طرق العلاج والبروتوكولات وتأمين خمسة أطنان من الكلوروكين من الهند والتي وصلت إلى قبرص من خلال جهد مشترك ودعم لوجستي إسرائيلي. وأشار سامي ريفيل، السفير الإسرائيلي في قبرص، إلى أن الشراكة الناجحة بين بلدينا في مجال الصحة، على مدى سنوات عديدة، مهمة جدًا في الأوقات العادية وحتى أكثر من ذلك في هذا الوقت من الطوارئ، واقترح أن يوسع البلدان تعاونهما في مجال البحث والتطوير الطبي من خلال مشاريع مشتركة^٣.

روجت تايوان لنموذج تايوان لمكافحة فيروس كورونا من خلال موقع وزارة الخارجية على الإنترنت ومن خلال إظهار كيف يمكن لتايوان مساعدة الآخرين- أي توضيح ما يفتقده العالم بسبب عدم مشاركة البلاد في منظمة الصحة العالمية- كما راهن التايوانيون على المنافسة بين الصين والولايات المتحدة لإقناع الأخيرة بدعم موقفهم. وبالمثل، استخدمت اليونان نجاحها المحلي لتحسين صورتها الدولية^٤.

¹ Pedi, Revecca, Wivel, Anders, Small State Diplomacy after the Corona Crisis, **Op. Cit.**, P.614.

^٢ د. نذير الدلالة، "تأثير وباء "كوفيد-١٩" على السياسة العالمية"، مرجع سابق.

³ Pedi, Revecca, Wivel, Anders, Small State Diplomacy after the Corona Crisis, **Op. Cit.**, P.615-616.

⁴ Pedi, Revecca, Wivel, Anders, Small State Diplomacy after the Corona Crisis, **Ibid**, P.617-618.

وفي بعض الدول، أستخدم الوباء لتكثيف الصراع على السلطة، مثل كوسوفو، ففي خضم وصول فيروس كورونا إلى كوسوفو، انهارت الحكومة الائتلافية الجديدة لحزب فيتيفيندوسيه ورابطة كوسوفو الديمقراطية (LDK) بقيادة رئيس الوزراء كورتى (Vetevendosje) بعد تصويت بحجب الثقة في ٢٥ مارس ٢٠٢٠؛ نتيجة لصراع حول استراتيجية كورونا المناسبة، في ظل الظروف الاستثنائية للقيود المتعلقة بكورونا، مما أدى إلى تشكيل حكومة جديدة بقيادة LDK^١ في أوائل يونيو ٢٠٢٠.

الخاتمة:

ركزت الدراسة على تأثير جائحة كورونا على السيادة الوطنية للدول، منذ نشأتها، وصولاً إلى تأثير العولمة فيها، حتى جائحة كورونا ٢٠١٩. وخلصت إلى العديد من النتائج والتوصيات، لعل أبرزها:

١- النتائج:

- مثلت جائحة كورونا تحدي كبير للدولة القومية ذات السيادة سواء في مصر أو غيرها من الدول.
- خفوت تيار العولمة فيما يتعلق بسيادة الدولة وإزالة الحدود فيما بينها. ولم تجد أحد ينادي بفتح الحدود وإزالتها كما كان شائعاً قبل بدء الجائحة.
- اتخذت دول العالم قرارات غلق مجالها الجوي ومنع تصدير الأدوية والمستلزمات الطبية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لها، مثلما قررت مصر والمملكة العربية السعودية على سبيل المثال.

^١ يقصد به حزب الرابطة الديمقراطية بكوسوفو (باللغة الألبانية Lidhja Demokratike e Kosovës) وتعرف اختصاراً بـ LDK.

^٢ Distler, Werner, **Political crisis and the Corona— ‘State of Emergency’ in Kosovo**, Zeitschrift für Friedens- und Konfliktforschung, 2020-oct 30, P.1-2.

- عدم قدرة القوى الكبرى-وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- معالجة الجائحة داخلها، ولا تقديم المساعدة للحلفاء والشركاء على المستوى الاقليمي (الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال).
- تراجع شعبية نموذج التكامل الاوروبي، مع غلق حدود كل عضو من الأعضاء مع الآخر. وأضحت كل دولة متحكمة في حدودها وتقرض القرارات التي تحميها.
- لم تتجح جهود الأمم المتحدة في معالجة الأزمة، وكأنها غير موجودة.
- عودة الاعتبار لمفهوم سيادة الدول القومية مرة أخرى، بعد الحديث عن احتضارها.

٢- التوصيات:

- تمسك الدول القومية بسيادتها على أراضيها، أيا كانت صغيرة أو متوسطة، متقدمة أو من دول الجنوب. فعلى سبيل المثال، القرار المصري بغلق مجالها الجوي.
- عودة الاعتبار للسيادة الوطنية الصحية، وتحول الصحة العامة من خدمة عامة إلى أحد ابعاد الأمن القومي.
- عودة الاعتبار للتصنيع المحلي خاصة في قطاع الأدوية.
- إنشاء مركز معلومات متقدم للتنبؤ بالأزمات الطارئة التي قد تهدد بقاء الدولة وتماسكها.
- الاهتمام بالحروب البيولوجية، ومتابعة مستجداتها على المستوى الاقليمي والدولى.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الدوريات:

١. أحمد فرحات، "كورونا وباء ضد الإنسانية"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠.
٢. أحمد فرحات، "كيشور محبوباني: كورونا كرس عولمة الصين"، دورية أفق، العدد ١٠٥، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، يونيو ٢٠٢٠.
٣. أمينة عثمانجيكوفيك، "كوفيد-١٩ والخليج: جهود إنسانية جديدة وظهور وضع راهن جديد"، تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد، العدد ٦، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١١ مايو ٢٠٢٠.
٤. بيتر شومان، "المملكة العربية السعودية ترفع ضريبة القيمة المضافة ثلاثة أضعاف لتصل إلى ١٥%: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لترشيد المالية العامة"، تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد، العدد ٧، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٨ مايو ٢٠٢٠.
٥. د. حسن مدن، "عالم ما بعد الجائحة: مقدمات قيد التشكل"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠.
٦. د. عز الدين غناية، "ضد ما قبل كورونا وما بعدها"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠.
٧. د. كمال حمدان، "قراءة أولية في الأبعاد الإستراتيجية لجائحة كورونا"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠.
٨. د. محمد السبيطلي ومبارك أحمد، "التداعيات الاقتصادية والأمنية لجائحة كورونا في أفريقيا"، تقدير موقف، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مايو ٢٠٢٠.
٩. د. محمود عزت، "كورونا واستراتيجيات إدارة أزمته عربياً"، دورية أفق، العدد ١٠٦، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، يوليو ٢٠٢٠.
١٠. د. مصطفى حجازي، "الكورونا مقارنة نفس- اجتماعية"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠.
١١. د. ياسر عبد الحسين، "إمبراطورية الوباء وهندسة العالم الجديد"، دورية أفق، العدد ١٠٤، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، مايو ٢٠٢٠.
١٢. سارة بازوباندي، "الاتحاد الأوروبي في عصر ما بعد فيروس كورونا"، تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد، العدد ٦، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١١ مايو ٢٠٢٠.
١٣. د. عزت سعد، "إستراتيجية احتواء كوفيد-١٩ دروس من آسيا"، مجلة الدبلوماسية، العدد ٢٩١، القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، مايو ٢٠٢٠.
١٤. فارقلط بن إدريس، "كورونا رحلة في بلاد العجائب"، دورية أفق، العدد ١٠٥، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، يونيو ٢٠٢٠.
١٥. فريدة إبراهيم، "تجربة الصين مع فيروس كورونا: درس جديد في إدارة الأزمات"، مجلة الدبلوماسية، العدد ٢٩٠، القاهرة: وزارة الخارجية، أبريل ٢٠٢٠.
١٦. محمد سيد رصاص، "تداعيات كورونا السيو- اقتصادية"، دورية أفق، العدد ١٠٥، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، يونيو ٢٠٢٠.

ب- مواقع الانترنت:

١. الجامعة الأمريكية بالقاهرة، "التغير المحتمل في النظام العالمي بعد جائحة كورونا في حلقة نقاش الجامعة عبر الإنترنت للإعلاميين"، ١٠ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:

<https://goo.su/TU2SZv>

٢. بيشوي رمزي، " التحول في مفهوم "السيادة" الوطنية.. الاتحاد الأوروبي نموذجاً"، اليوم السابع، ١٠ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:
<https://2u.pw/ni7vlsXq>
٣. حمياز سمير، "إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:
<https://goo.su/jnlqH>
٤. د. عمر بن أبو بكر، "سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية: دراسة تحليلية"، ص ٣٢١، تاريخ الزيارة ١٦ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:
<https://2u.pw/08Hf4>
٥. د. سامي الطيب، "دواعي وآثار خرق السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد العاشر العدد الثاني، يونيو ٢٠٢٤، ص ١٤٢٦ - ١٤٢٨، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:
<https://goo.su/bsU1L>
٦. د. عبد الاله بلقزيز، "نظرية السيادة"، سكاي نيوز، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:
<https://goo.su/z5lVeV>
٧. د. نذير الدلالة، "تأثير وباء "كوفيد-١٩" على السياسة العالمية"، تريندز للبحوث والاستشارات، ٢٣ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:
<https://2u.pw/17eVtKMg>
٨. "فيروس كورونا المستجد"، موقع وزارة الصحة السعودية، متاح على الرابط التالي:
<https://www.moh.gov.sa/Ministry/HotTopics/Pages/COVID-19.aspx>
٩. محمد أمين لزعر، "جائحة كوفيد-١٩ والأمن الدوائي في الدول العربية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد ٩٤، يناير ٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:
https://ipsa.journals.ekb.eg/article_279195.html
١٠. وليد عتلم، "مبدأ السيادة المطاطة"، موقع مجلة السياسة الدولية، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٢، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:
<https://www.siyassa.org.eg/News/18444.aspx>
١١. يحي بوزيدي، "هل تعود السيادة الويستفالية؟.. كورونا وما بعد نهاية الحدود السياسية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد ٢، المجلد ٥، يوليو ٢٠٢٠، ص ٨٥٠، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:
<https://2u.pw/SQ7OQ8u6>
١٢. هسبريس، "أزمة جانحة "كورونا" تعيد السيادة الصحية والأمن الاستراتيجي إلى الواجهة"، ١٥ أغسطس ٢٠٢١، تاريخ الزيارة ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، ومتاح على الرابط التالي:
<https://2u.pw/dp0H0bOr>

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

A- Books:

1. DANIEL LEE, **The Right of Sovereignty Jean Bodin on the Sovereign State and the Law of Nations**, Oxford University Press, Oxford, 2021.
2. HENDRIK SPRUYT, **The Sovereign State and Its Competitors AN ANALYSIS OF SYSTEMS CHANGE**, Princeton University Press, New jersey, 2020.
3. Peter Haldén, **Stability without Statehood: Lessons from Europe's History before the Sovereign State**, London, Palgrave Macmillan, 2011.

B– Periodicals:

1. Brinks, Verena; Ibert, Oliver, **From Corona Virus to Corona Crisis: The Value of An Analytical and Geographical Understanding of Crisis**, Tijdschrift voor economische en sociale geografie, vol. 111 iss. 3, 2020-jun 09.
2. Distler, Werner, **Political crisis and the Corona—‘State of Emergency’ in Kosovo**, Zeitschrift für Friedens- und Konfliktforschung, 2020-oct 30.
3. Gregersen, Niels Henrik, **The corona crisis unmasks prevailing social ideologies**, Dialog, vol. 59 iss. 2, 18 apr 2020.
4. Pedi, Revecca, **Wivel, Anders, Small State Diplomacy after the Corona Crisis**, The Hague Journal of Diplomacy, vol. 15 iss. 4, 2020-oct.
5. Pedi, Revecca, Wivel, Anders, **Small State Diplomacy after the Corona Crisis**, The Hague Journal of Diplomacy, vol. 15 iss. 4, 2020-oct,
6. Peter Ramsay, **“The Borders of Sovereignty”**, in: MARY B OSWORTH AND LUCIA ZEDNER (Ed.) *Privatising Border Control Law at the Limits of the Sovereign State*, Oxford University Press, 2022.